الوسائط السياسية كآليات للاستقرار السياسي

Political media as mechanisms for political stability

*ط.د. سمية بوسعد
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Somia.boussaad@univ-msila.dz
عضو بمخبر أبحاث ا لعلوم السياسية الجديدة

*.د. ملاح السعيد
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Politologue.dz@gmail.com
عضو بمخبر أبحاث ا لعلوم السياسية الجديدة

تاريخ الارسال: 2020/11/10	تاريخ القبول: 2021/12/07	تاريخ النشر: 2022/01/25

ملخص:

أثبتت العديد من الأبحاث والخطابات السياسية باب الحاجة للوسائط السياسية، نتيجة نضج الوعي السياسي لدى الأفراد في المجتمعات التي رأت أنها تشكل حقا من حقوق الإنسان، والتي تدفع بالحياة السياسية نحو التفاعل والاستقرار وبالموازاة فإن الدول النامية عموما رأت أنها أشد حاجة لهذه الوسائط السياسية لما تعرفه من حالات عنف سياسي لهذا عكست جل المطالب السياسية ضرورة تبني وسائط تتواصل عن طريقها بحكوماتها ومن ثم ترفع مطالبها.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، الاستقرار السياسي، العملية السياسية.

Abstract:

Many political research and discourses have proved the need for political media, as a result of the maturity of political awareness among individuals in societies that saw it as a human right, which pushes political life towards interaction and stability and in parallel, developing countries in general saw it as the greatest need for these political media because of the political violence it knows, so most of the political demands reflected the need to adopt such media through which their governments communicate and then raise their demands.

Keywords: Political parties, civil society, political stability, political process.

***المؤلف المرسل:** سمية بوسعد

مقدمة :

تعرف الحياة السياسية في عصرنا هذا مجموعة من الفواعل والبني الاجتماعية التي كان لها دور في توجيه العمل السياسي وتنظيمه من جهة، ومراقبة عمل الحكومة وحتى مشاركتها في دفع التنمية واستتباب الأمن واستقرار.

فالوسائط السياسية هي مجموع المؤسسات والهيئات والتنظيمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تنشأ خارج نطاق سلطة الدولة ودائرة تأثيرها، وهي نتيجة علاقة بين الدولة والمجتمع حيث أدت هذه العلاقة إلى امتداد تطور طبيعي لهذه الوسائل التي تضمن تأطير العلاقة التفاعلية والمتبادلة بينهما، وفي حالة تغييب أو تهميش لها تتأسس التفاعلات العنيفة التي تؤثر على الاستقرار الدولاتي .

فالعملية السياسية أصبحت قائمة على المؤسساتية المستقرة التي تتغلغل في البيئة الداخلية للأفراد فترفع انشغالاتهم للجهاز الحكومي، كما أن وجود الوسائط السياسية يوفر حياة سياسية مستقرة يكون فيها الصراع السلطة بشكل تنافسي تداولي بين القوى في المجتمع دون اللجوء إلى ظاهرة العنف السياسي.

غير أن فاعلية هذه الوسائط تختلف من منطقة لأخرى، إذ أن نتائجها الطبيعية الامبريقية للمجتمعات الغربية والبناء مؤسساتي للدولة مكّنها من لعب أدوار حقيقية في العمل السياسي على خلاف الدول المتخلفة إلي كان أصل النشأة فيها بفعل خارجي وضغط داخلي حيث لم تتهيأ لها الأرضية مما أدي إلى اختلال الأدوار بين الجهتين.

لذلك انطلقت دراسة الموضوع بطرح إشكالية مفادها أن الوسائط السياسية بوصفها أدوات لتأطير العمل السياسي وتنظيمه بشكل تنافسي، كيف يمكن أن تساهم الوسائط السياسية في تعزيز الاستقرار السياسي؟ وهل نسخ المؤسسات السياسية الغربية دون مراعاة لخصوصية الدولة يؤهلها لأداء أدوارها التي تمكنها من تعزيز الاستقرار؟

- تنطلق الدراسة من افتراض أساسي مفاده أن الوسائط السياسية التي تتمتع بالهيكلية والاستقلالية والفعالية فإن درجة المأسسة تقوى لديها مما يعزز الاستقرار السياسي في الدولة أو بعبارة أخرى، هناك علاقة ارتباطية بين الوسائط السياسية والنظام السياسي وتحقيق الاستقرار السياسي.

- الطبيعة السلطوية لبعض الأنظمة السياسية تكون عائق أمام لعب الوسائط السياسية أدوارها مما يكرس الجمود وعرقلة التطور وخلق عدوان مع أنظمتها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية اختيارنا للموضوع في عدة اعتبارات أولها: الوسائط السياسية من أهم عناصر الديمقراطية ومكوناتها، باعتبارها آليات تجسد فكرة المواطنة بما فيها من حقوق سياسية ومدنية في ظل تبلور الوعي السياسي والاجتماعي لدى المجتمعات، وهي مؤسسات سياسية واجتماعية تعمل بشكل منفصل عن الدولة، يظهر في وجودها التحديث السياسي، غير أن هذا الوجود في حاجة إلى شروط تاريخية ومناخ ملائم وبيئة مجتمعية حتى تستطيع أن تؤدي أدوارها الحقيقية.

ثانيها العلاقة الحيوية التي تطرحها العلاقة القائمة بين الوسائط وعدة ظواهر مترابطة ومرتكزات سياسية تؤثر كل منها في بعضها البعض وفعالية الوسائط السياسية تحقق انفتاحا سياسيا وتجاوزا الحالات العنف السياسي نحو أوضاع مستقرة داخل الدول.

أيضا تكمن أهمية الدراسة في إبراز السمات المؤسسية للوسائط السياسية أي مستوى المأسسة من عدمها وتأثيرها على العملية السياسية عموماً والاستقرار السياسي خصوصاً.

فرضيات الدراسة:

– تنطلق الدراسة من افتراض أساسي مفاده أن الوسائط السياسية التي تتمتع بالهيكلية والاستقلالية والفعالية فإن درجة المأسسة تقوى لديها مما يعزز الاستقرار السياسي في الدولة أو بعبارة أخرى، هناك علاقة ارتباطية بين الوسائط السياسية والنظام السياسي وتحقيق الاستقرار السياسي.

– الطبيعة السلطوية لبعض الأنظمة السياسية تكون عائق أمام لعب الوسائط السياسية أدوارها مما يكرس الجمود وعرقلة التطور وخلق عدوان مع أنظمتها.

مداخل نظرية للدراسة:

أما المنهج المتبع في تناول الموضوع تم الاعتماد:

المنهج الوصفي: تم استخدام المنهج الوصفي لتحليل موضوع الوسائط السياسية وظاهرة الاستقرار السياسي وتحديد العلاقات بين المتغيرات.

كما تم الاعتماد على **المداخل** أهمها مدخل **البنية المؤسسية** عند **(صامويل هانتنغتون)** إذ تم استخدامه بالتطرق إلى أهمية بناء المؤسسي (imstitutiobuilding) في الوسائط السياسي، في تعزيز المشاركة السياسية ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسي.

كما أن الدراسة تقوم على: مدخل علاقة **الدولة بالمجتمع** بصفة معمقة **ل "جوييل ميغدال"** القائم على علاقة الدولة بالمجتمع، وتفعيل هذه العلاقة بالتحديث السياسي، لوجود علاقة سببية متبادلة بين التحديث السياسي والاستقرار السياسي فالتحديث هو العملية شاملة ينتقل بموجبها النظام السياسي ومؤسساته من وضعه التقليدي إلى وضع جديد وهو التحديث، ولتحقيق التحديث السياسي يجب تجاوز الأزمات السياسية ومعالجتها وصولا لإنتاج مؤسسات سياسية قادرة على الانتقال بالدولة نحو الاستقرار. [1]

لأن عملية التحديث عند " ليبست" تتجلى من خلال تغيير الظروف الاجتماعية التي تعزز بناء ثقافة سياسية ديمقراطية، وتنمية رأس المال البشري، وتطوير التعليم في أوساط كافة الشعب من أجل تحقيق نوع من التوازن الطبقي في المجتمع، فحسبه " فإن المجتمعات المنقسمة إلى طبقة كبيرة واسعة فقيرة، ونخبة صغيرة يؤدي إما إلى(الأوليغارشية حكم/دكتاتورية الأقلية)، أو إما إلى الاستبداد.[2]

المبحث الأول: الوسائط السياسية في النظم الحديثة:

ظهرت الوسائط السياسيةMédias politiques بأشكال مختلفة عبر الزمان لتصل إلى ما هي عليه اليوم لتمثل آليات وأطرا جديدة في الحياة السياسية والاجتماعية في الدول من خلال ما تقوم به من واسطة وربط بين الحاكمين والمحكومين فنشأت علاقة بينهما، من هنا وجب الكشف عن غموض المصطلح وتحديد هذه الوسائط ومن ثم تحديد أدوارها المؤسسية وانعكاس هذه الأدوار على الساحة السياسية عموما وعلى البلاد خصوصا.

يرتبط مصطلح الوسيطة بلفظ الوسط في اللغة، ويقول ابن منظور: "وسط الشيء ما بين طرفيه"، ويعتبر أوسط الشيء أفضله وخياره كوسط المرعى فهو خير من طرفيه لأنه أخصب

منهما عادة، وكوسط الدابة للركوب فهو خير من طرفها لتمكن الراكب، ومنه أيضا ما جاء في الأثر "خيار الأمور أوسطها"، فلما كان وسط الشيء أفضله وأعد له جاز أن يقع صفه ،[3] وكذلك قوله تعالى **{وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ }** البقرة،[4] فلقد كان تأثير وجود وسائط سياسية عميقا في بناء علاقة بين الأنظمة ومجتمعاتها وحالاتها السياسية.

المطلب الأول: المجتمع المدني بوصفه وسيطا سياسيا:

الوسائط السياسية تمخض ظهورها نتيجة تطور النظم السياسية والاجتماعية في الدول خاصة، وهو مصطلح يدل على آليات وقنوات للتعبئة والتعبير عن آراء مواطنيها في ظل وجود منظومة سياسية واجتماعية وقانونية تشجع على ظهور هذه الآليات وتدعمها، فالوسيط هو حلقة الوصول بين طرفين، والسياسة في الوقت الحاضر تعني كل ما يتعلق بالسلطة أو ما تعلق بالحياة السياسة وبالتالي النشاط الذي تعمل فيه هذه الوسائط يكون في بيئة سياسية سواء تعلق الأمر بالسلطة وأعمالها أو بطرق ممارستها والوصول إليها، لأن السياسة لم تعد حكرا على النخب الحاكمة فقط بل امتدت لتشمل كل فئات الشعب وأصبح للفرد أهمية كبرى في النشاط السياسي، باعتباره أساس العملية السياسية والمؤثر فيها ، والمؤكد أن التأثير لا يكون بالنشاط الفردي بل بالانخراط في القوى السياسية التي تتعد وسائطها.

برز الوسيط "**المجتمع المدني**" بصورة واضحة في المجتمعات ولا سيما في الدول الأوربية مع بداية عقد الثمانيات في القرن المنصرم بوصفه من أهم الآليات والوسائل الحديثة لتي تنظم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

ولقد برز المجتمع المدني منذ القدم، إلا أنه مصطلحا بهذا النشاط وقوة التأثير يُعَدُ حديثًاً، حيث وُجدَ تعديله السياسي والقانوني في إعلان حقوق الإنسان والمواطن في أعقاب الثورة الفرنسية حيث ظهرت فكرة تعبر عن العلاقة بين الفرد والمجتمع أو بعبارة أدق تميز الدولة عن المجتمع.[5]

ووفقا لأفكار "هيجل"فهو يتموقع بين الأسرة والدولة وهو يتكون من التنظيمات التي تقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج العائلة والدولة.[6]

ويعتبر هذا المفهوم مقترحا ليشمل بُنَي ومؤسسات تقليدية وحديثة تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البناء الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى.[7]

ويعرفه "ريموند هينيبوش" "Raymond . Ahinncbusch " على أنه تعبير أساسي للانتقال التعددي المستمر يتمثل في شبكة الاتحادات الطوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عزل بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها.[8]

وعليه فهو المؤسسات التي يؤسسها الناس إرادياً وطوعيا فيما بينهم لتنظيم حياتهم وهي مؤسسات طوعية يقيمها الأفراد داخل الدولة ولا تخضع لسيطرة الدولة مباشرة وتعمل بشكل أساس على مبدء غير ربحي وتشمل النقابات والجمعيات والاتحادات وأهم ما يميز هذه المنظمات: المرونة والثقة والشرعية والخبرة الجماهيرية.[9]

وقدَّم عالم الاجتماع "برهان غليون" تعريفا واسعا للمجتمع المدني حيث: يرى أنه البني والمؤسسات التقليدية والحديثة معا، فهو مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة. باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى.

وتكمن القيمة الأساسية لهذا المجتمع المدني باعتباره إحدى قنوات المشاركة السياسية وهو الآلية التي يستطيع بها المواطن المعارضة أو مساءلة أصحاب السلطة. وانطلاقا من هنا فإن المجتمع المدني هو نوع من الوسائط السياسية يرتكز دوره الأساسي على إشراك الأفراد في القرارات السياسية وفي المقابل الكشف عن السياسات المرفوضة كالفساد ... الخ.

وبالتالي فهو يهدف إلى تجسيد القيم الديمقراطية إذا كانت النظم تتمتع بهذه الخاصية ويهدف إلى التغيير نحو الأفضل في النظم غير الديمقراطية، وبهذا صار المجتمع المدني آلية من آليات النظم السياسية الديمقراطية الحديثة، ورُغم غياب دور منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية واقتصارها على الشكل الجمعياتي، فقد عاد المجتمع المدني للظهور مرة أخرى بفعل انتفاضة آذار 2011 في سياق الحراك وبدأت منظمات المجتمع المدني بالظهور والتنامي

بشكل مكثف ليتجاوز عددها خلال ست سنوات عددها خلال نصف قرن من 1959 حتى 2010.

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية بوصفها وسيطا سياسيا:

الأحزاب السياسية من أهم عناصر الحياة السياسية في الدولة المعاصرة فهي مكون أساسي من مكونات العملية السياسية في العصر الراهن، وقد حظيت الأحزاب باهتمام كبير من قبل الدراسات الاجتماعية المعاصرة التي قدمت للحزب الكثير من التعاريف فنجد تعريف فرنسوا فو: " الحزب تجمع منظم يشارك في الحياة السياسية بهدف السيطرة على السلطة أو كليا ويمثل قيم وأفكار ومصالح المنتمين إليه".

والحزب هو صيغة معاصرة للتنظيم السياسي وإحدى البني المحورية الأساسية التي تحتل موقفا فرديا ومميزا في سياق النسق السياسي للمجتمع، وهو يمارس وظائف وأدوارا عديدة هامة في تنمية الحياة السياسية، في مختلف مراحل التنمية وعملياتها، والحزب هو تنظيم دائم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول على مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة.[10]

وينظم الأفراد إلى الأحزاب بناء على مواقف سياسية، في قنوات لها ألوان وعناوين تعكس الأفكار والعقائد والمصالح الموجودة في المجتمع كما انها دائمة التغيير والتطور بما يواكب ديناميكيات التحول في أفكار شرائح المجتمعات التي تمثلها هذه الأحزاب ، ولقد لاقى مصطلح الحزب السياسي انتشارا واسعا وصار آلية من آليات الديمقراطية وبعض الدارسين والسياسيين ينسبوا الديمقراطية له فكان من نتائج الانتقال الديمقراطي الذي عرفته العديد من الدول ظهور النظام الدولي الجديد ومنه ظهور الكثير من الجمعيات السياسية وهذا أتاح ما يسمى بالتعددية الحزبية.

ومن خلال هذا التحول الديمقراطي شهدت الشعوب وعيا سياسيا لتحاول عن طريق هذا الوسيط أن تشارك الحكام الحياة السياسية وأكثر من تلك المعارضة صياغة برامجهم وسياساتهم العامة وتوعية الرأي العام بذلك، وبهذا أصبحت الأحزاب السياسية مكونا أساسيا من مكونات العملية السياسية في العصر الراهن حيث كانت الحياة السياسية قبل اعتمادها كآليات ضرورية لتنشيط الحياة السياسية وقيادة السلطة بعد الفوز بالانتخابات مقتصرة على

رأس هيكلة واحدة وبعد نضج الوعي السياسي للفرد صار على النظم السياسية أن تنمي سن التشريعات اتجاه مطالبين بتأسيس هذه الأحزاب السياسية.

والتي تعتبر إحدى القوى السياسية المنظمة وبذلك فهي ليست بعيدة عن مركز السلطة، أي أنها تلعب دورا هاما في تعزيز المشاركة السياسية وتزداد أهميتها كلما تمتعت هذه الأخيرة بصفة ديمقراطية، بحيث تقوم الديمقراطيات الغربية عموما على الترسيخ الدستوري والقانوني العمل على السلوك الحزبي التشاركي وهو ما يجعل من الأحزاب السياسية وسيطا اجتماعيا وسياسيا أساسا يهدف إلى الربط المباشر والدائم بين المؤسسات الحكومية القائمة، والمواطن من خلال عقلنة العمل السياسي وتنظيمه بالآليات الدستورية المتاحة.[10]

وعندما تمارس الأحزاب وظيفتها بشكل فعال فإنها تجمع مصالح المواطنين واضعة همومهم المحلية ضمن إطار وطني فبإمكان الأحزاب السياسية من خلال سعيها للتحكم بالسياسات العامة والتأثير فيها وأن تؤدي دورا وسيطا فتربط المؤسسات الحكومية بفئات المجتمع وكيف لا وهي تحشد الدعم؟ [11]

وانطلاقا من جملة التعاريف التي قدمها الباحثون من مختلف الزوايا يمكن اعتبار الحزب جماعة منظمة مشتركة المبادئ والمصالح تسعى للوصول إلى السلطة.

والأكيد أن هذه الهيآت السياسية والمدنية تواجهها معضلة أساسية في الفعالية والقدرة على لعب أدوارها والدفاع عن مشروعيتها واستقلالها التام من أي جهة من الجهات إلا أن هذه الهيئات لها القدرة على تقديم حلول للمشاكل السياسية من جهة والتعبير عن المصالح الاجتماعية من جهة أخرى والمعارضة والرقابة متى كانت الحاجة إلى ذلك، فالمحكوم يلجأ إلى طرق خارج عن السلطة.

المبحث الثاني: الوسائط السياسية في الدولة:

تبني خيار الديمقراطية سمح بظهور عناصر غير رسمية تشارك في اللعبة السياسية تؤثر وتتأثر بقواعدها، ولأن الدولة الحديثة اليوم تتبنى بنى سياسية واجتماعية في دساتيرها تقوم على مبدإ التعددية فقد أصبحت لها علاقة حتمية مع هذه الجهات غير الرسمية.

لأن الديمقراطية كونها نموذج سياسي فريد من نوعه، المتمثلة في الأمن والاستقرار، فهي تدعم فكرة الميل الطبيعي عند الإنسان لتبنى قوانين ديمقراطية وقيم ومبادئ مجسدة في الوسائط السياسية.[12]

المطلب الأول: العلاقة بين المجتمع المدني والدولة: "الدولة والمجتمع المدني "

إن استخدام مصطلح "مدني" في القرن الثامن عشرة كان للدلالة على مجتمع المواطنين الذين لا تربطهم علاقات التزام بعائلات أو عشائر سياسية، وبعدها فصل "هيجل" مفهوم المجتمع المدني عن الدولة واعتبره الماركسيون مناقضا للدولة في توجهها، أما اليوم فإن المجتمع المدني (طوباويا) فهو جميع القوى الشعبية والبورجوازية التي لا تجد في الدولة الراهنة الحريات وتفتح الطاقات التي تصبو إليها، فالمجتمع أحيانا يكون جهة معارضة مناهضة للدولة التي يتهمها بالهرم والعجز اليوم.[13]

والأكيد أن كلا من الطرفين تربطه علاقة بالآخر فوظيفة الدولة تأسيس المجتمع المدني، ولا يمكن تأسيس مجتمع مدني بلا دولة، وبالتالي فإن بينهما علاقة تأثير وتأثر، غير هذه العلاقة وطبيعة هذه العلاقة تهميش وإقصاء أم مشاركة وتعاون مرتبط بمدى ديمقراطية الدولة.

والحقيقة أن كل دولة لها طريقتها في التعامل مع هذه المؤسسات وفق ديموقراطية الدولة، فالمشاركة والتعاون والاستقلالية مع هذا التنظيم يؤدي الى وصف ذلك بالديمقراطية التشاركية وما هو إقصائي وتهمشي وأخذ الجانب الشكلي لهذه المؤسسات واختلاف الصعوبات أمام نشاطه ينبأ بوجود تعسف ضد وجوده وهذا ما نلاحظه في الدولة النامية وبالتحديد العربية، رغم أن أنظمة هذه الأخيرة سمحت بإقامة هذه القوى غير الرسمية وسنت القوانين والدساتير لذلك لكنها لم تسمح لها بالانفتاح السياسي الكامل باعتبارها قوى سياسية ومدنية لها أدوارها بحكم موقعها وحركتها داخل المجتمع حتى وإن بات مجرد الاعتراف بها شكليا فهي خصم ومنافس لها.

إن الدولة والمجتمع المدني في الدولة الاستبدادية في حالة خصومة، ولكنهما في الخبرات التنموية الحديثة في حالة تكامل مع بعضهم البعض والأمثلة على ذلك كثيرة من أمريكا اللاتينية إلى آسيا، فالدولة تتلاقى مع المجتمع لتحقيق التنمية في شراكة وتكامل أدوار فيما بينهما.[14]

وبالتالي هناك تفاعلات بين الطرفين، بل هناك ضغوط يمارسها كل طرف على الآخر، وهناك أيضا تحالفات... ، إن العلاقة لا تسير في اتجاه واحد وهي ليست إما/إما، ولكنها تتنوع وفقا للمواقف، وتبعا للحظة الزمنية.

وبالتالي فهي علاقات تفاعلية تختلف من لحظة إلى أخرى ومن موقف إلى آخر وهو ما يمتد إلى المنظمات الحقوقية التي تدافع عن حقوق الإنسان والتي توظف أحيانا لاكتساب الدولة الشرعية والمصداقية.[15]

إن المجتمع المدني لا يمكن أن يزدهر إلا في جو ديمقراطي، فمنظمات المجتمع المدني لا تأتي بالديمقراطية بل هي مكملة لها، فكيف يمكن تفعيل هذا الدور إذا كان يقاوم من هذه الأنظمة.[16]

أما المنظور الليبرالي الجديد فهو يركز على الجمع بين الرقابة من أعلى الدولة والرقابة من أسفل المجتمع المدني في إطار مفهوم الحكم Gouvernance الذي يفيد كذلك معنى الرقابة والتدبير إذ يقوم هذا المفهوم على مبادئ أساسية منها المشاركة وثقافة المحاسبة وهي تسري على:

- الدولة باعتبارها الناظم الأول لمبادئ الأفراد والجماعات والمرجعية السياسية والقانونية.

- المجتمع المدني باعتباره نافذة على ممارسة المشاركة والمواطنة.[17]

وما يمكن فهمه مما سبق، أنه سهل تحديد طبيعة هذه العلاقة بمعرفة نوع النظام وثباته، كأن يكون ديمقراطيا، أو تسلطيا أو شموليا أو عندما يكون هذا النظام في مرحلة تحول كالتحول الديمقراطي، ويرى المفكر "هيجل" أن المجتمع المدني يؤسس بالتفويض لقيام الدولة واستمرارها وتعود الدولة لتشكل راعيا وحافظا للمجتمع المدني ولهذا ذهب "هيجل" إلى أن الدولة تكون في المرتبة الأولى والمجتمع في المرتبة الثانية، كما أن المجتمع المدني ليس وليد رغبة أو قرار من طرف الدولة بل هو نتيجة تفاعلات وتدافع داخلي، معنى ذلك أنه يجب أن يتوفر المجتمع المدني على قدر من القوة تؤهله لنقد الدولة و مطالبتها بالإصلاح والتغيير من دون أن يسعى لأن يكون بديلاً عنها، لأن قوته تصبح حافزا للدولة كي تفي بالتزاماتها تجاه المجتمع وبحكم تنوع المنظمات التي تنطوي تحت مفهوم المجتمع المدني من جمعيات

الصناعيين والنقابات العمالية، وجمعيات التجار وأرباب العمل وجمعيات المهن الحرة والمؤسسات الإعلامية والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات حقوق الإنسان المعترف بها رسميا، يتنوع تأثيرها من نوع إلى آخر، فوسائل الإعلام تمكنت أحيانا من توفير القدر الكافي من حرية التعبير من أن تصبح بالفعل وسائط مهمة للمحاسبة والشفافية والمشاركة تفوق أحيانا في فعاليتها المجالس التمثيلية.[18]

المطلب الثاني: العلاقة بين الأحزاب السياسية والدولة: (الأحزاب السياسية والدولة)

عرفنا مما سبق ،أن الحزب مؤسسة تلعب دورا مهما في أي مجتمع باعتباره أحد التنظيمات الوسطية بين الحاكم والمحكوم، ولذلك لا بد من أن يتسم عمل الحزب بالفاعلية لتحقيق ذلك لأنه ينشأ في مجتمع له قيمه وعاداته وتقاليده ومشكلاته فهو يؤثر فيها ويتأثر بها، وبالتالي فإنه يجب على الأحزاب تهتم بالقضايا المجتمعية وتعالج مشكلاته.

ولأن الأحزاب قناة للتمثيل وممارسة للحكم فإن لها علاقة قوية بالدولة من جهة والمجتمع من جهة أخرى فهي أحد أبطال المسرح السياسي المتقلب.

فهي تنظيمات شعبية تستقطب الرأي العام وتستهدف تولي السلطة في الدولة وبالتالي تقوم بتنشيط الحياة السياسية داخل الدولة سواء من جهة اقتراح الممثلين "المرشحين" للمجالس الانتخابية واقتراح برامج حزبية تصبح فيما بعد سياسات عامة. أو تعمل كقوة معارضة بالإضافة إلى الرقابة والتصدي للاستبداد الحكومي، ناهيك عن قيام الأحزاب بلعب دور مؤثر في التفاعل السياسي داخل البرلمانات.

كما تعكس العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ومن بينها الأحزاب أحد أهم محاور حُسْن الحكم بحيث اعتبر التأكيد على فعالية هذه المؤسسات يؤدي إلى مواجهة الدولة كأحد الشروط الأساسية لتحقيق سمة الحكم الراشد وتعزيز الديمقراطية.

توجد هناك علاقة جدلية بين الدولة والأحزاب السياسية والمجتمع فهو إما حكومتها أو حكومة الظل فيها هذا من جهة علاقة الدولة بالأحزاب وإما علاقة بالمجتمع فهو يجعله أكثر حيوية وتطورا خاصة اتجاه قضاياه السياسية.

وهنالك من يريد أن قوة الدولة من قوة الأحزاب السياسية ويمكن تصور الأمر على النحو التالي:

*أحزاب قوية في دولة قوية تنتخب لفترة زمنية محددة تتولى قيادة السلطة وتنفيذ السياسة العامة ومراقبة الحكومة.

*أحزاب ضعيفة تتدخل السلطة في شؤونها يعكس دولة استبدادية لأن انفراد فرد بالسلطة أو جماعة بسلطة وانعدام مبدئ التداول على السلطة ينعكس في عدم وجود مؤسسات حزبية شرعية يمارس من خلالها الأفراد جل نشاطاتهم السياسية

وبهذا يبدو أن مكانة الأحزاب السياسية من بين القوى السياسية في الدولة مكانة جد هامة إذ تشكل القاعدة الأساسية لتكوين المجالس البرلمانية والمجالس المحلية في الدولة. كما أن القدرة على ربط السلطة بالإرادة الشعبية والدفاع عن مصالح مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية، تكرِيس لمبدأ التداول السلمي على السلطة وتعميم حق الاقتراع وممارسة المعارضة السياسية بالأحزاب السلمية المشروعة، فالعلاقة بين الأحزاب والدولة علاقة تبادلية بحيث أن الأخيرة هي التي تشرع وتسن القوانين لوجود الأولى وهي من تعمل على كسب تأييد الجماهير ليكونها وإلا فهي معارضة لها تسمح لأن تكون معارضة.

ومنه فالأحزاب السياسية تعمل على تفعيل الحياة السياسية سواء في الأنظمة الأحادية، أين توطد هيمنة نخبة سياسية، أو في التعددية أين تخلق إطار تنافسي وبدائل متعددة ومهيكلة للاختلافات، وبهذا تصبح المتحدث الرسمي عن المواطن وعن طموحاته.[19]

المبحث الثالث: العلاقة الجدلية لوجود الوسائط السياسية والاستقرار السياسي:

الاستقرار السياسي في الدولة يبدو في عدة مظاهر، وأحيانا يمر من خلال حساب حالة العنف بأشكالها، وحالة الاستقرار تظهر في أشكال متعددة أقصاها الرضا على النظام السياسي والمطالبة باستمراره وفي مدى تماسك فئات المجتمع داخل الدولة وترابطها فيما بينها من جهة وبينها بين السلطة من جهة أخرى وبينها وبين مؤسسات هذه السلطة من جهة ثالثة ترابطا عضويا يكفل وقوف هذه الدولة ومجتمعاتها أمام التقلبات والمتغيرات المختلفة بوصفها وحدة متماسكة.

فالاستقرار السياسي هو حالة الثبات وعد م التغيير فيما يعرف بالمؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية و التي ترسم قوانين ودساتير وأعراف تحكم وتضبط نسق وتوازن المؤسسة للوصول إلى الأهداف المنشودة وكذلك ضبط العلاقة مع بقية النسق السياسي الذي

إذا حدث أي خلل في جزء منه تتأثر بقية الأجزاء الأخرى وتكون قد خرجت من حالتها التي رسمتها لنفسها وهي الاستقرار السياسي إلى حالة عدم الاستقرار، باعتبار أن التداول السلمي على السلطة والتعددية السياسية وإجراء الانتخابات الدورية واحترام حقوق الانسان وفاعلية المجتمع المدني يدفعون نحو أوضاع مستقرة داخل الدولة.

وتعتبر العلاقة بين الدولة والمجتمع امتداد للتطور الطبيعي للعديد من الوسائط السياسية والاقتصادية والاجتماعية يضمن تأطير العلاقات التفاعلية العادلة بينهما، وفي غياب هذه الوسائط تتأسس التفاعلات العنيفة سواء في تشكيلها الدولاتي أو الاجتماعي.

كل الجماعات المصلحية المهمة تجد تمثيلا لها في الأبنية الرسمية للدولة وأن الدولة تراقب وتوجه وتقود تفاعلاتها لاستيعاب العنف وضمان الاستقرار والسلم وتحقيق المكاسب المناسبة والفاعلية الجماعية. [20]

المطلب الأول : المجتمع المدني باعتباره آلية للمشاركة في تحقيق الاستقرار السياسي:

نعلم أن المجتمع المدني أصبح له أدوار في حياة الفرد عموما والسياسة خصوصا فلم يعد يخفى علينا الدور الذي أصبح يلعبه المجتمع المدني في حياة المواطن هذا الأخير الذي أصبح يلجأ إلى المؤسسات المدنية في كل جوانب حياته سواء الرياضية والاستهلاكية والصحية أو البيئية أو السياسية حيث أصبح بمكوناته النيابية المختلفة قادرا على التأثير في اتخاذ القرارات ذات العلاقة المباشرة أو طويلة الأمد حياته ومصيره ويؤثر على الدولة أيضا، وتختلف درجة هذا التأثير وفي حده الأقصى فيصل التأثير إلى عملية صياغة شكل الدولة قسرا واختيار شكل النظام السياسي وانتخاب الحكومة ومحاسبتها وتغييرها بشكل دوري وفي حده الأدنى يكون تأثير المجتمع المدني شبه معدوم ويقتصر على السخط الصامت وعدم التعاون غير المنظم.

وتؤثر مؤسسات المجتمع المدني في الدولة من خلال المجالس النيابية أو مجالس الشورى أو الصحافة وجماعات الضغط والمصالح المنظمة كما من خلال شبكات الاتصال غير الرسمية وغير المعلنة كالجماعات القرابية وجماعات الزملاء والأصدقاء، وقد تمارس مؤسسات المجتمع المدني تأثيرها على الدولة من خلال اللجوء إلى القضاء أو مؤسسات التظاهر والاعتصام والمقاطعة.[21]

ولأن المجتمع المدني له دور في الحياة السياسية فإن هذا سوف ينعكس حتما على حالة الاستقرار السياسي الذي يتطلب تحقيقه الآليات التي تعمل على استتبابه وهنالك ثلاثة عناصر تؤكد ذلك، وهي المواطن بوصفه عنصرا يسعى ويطالب بتحقيقه ثم المؤسسات المدنية ثم السياسية.

وتكمن خصوصية المجتمع المدني في تعزيز الاستقرار من خلال حل الصراعات حيث يتم من خلال هذه المؤسسات البحث الجدي والمسؤول عن الحلول الممكنة لمجمل النزاعات والصراعات والتعارضات، وذلك عبر التواصل بالطرق الودية والوسائل الرضائية والمناهج التوافقية دون التفكير في اللجوء {الكوربوراتي} الصارم إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية الجامدة، ومن ثم تلعب وظيفة حسم وحل الصراعات وحلها وديا وبالتالي فإن لها دورا هاما في تهيئة المجتمع لممارسة الديموقراطية السياسية المرنة والسلسة وجوهرها إدارة الصراع والمنافسة بوسائل سلمية. [22]

المجتمع المدني آلية اجتماعية مهمة في حماية الأفراد تعسفا الدولة وسيطرتها أحيانا أو عندما تستخدم الدولة أجهزتها القمعية كما له وظيفة تجمع المصالح من خلال بلورة مواقف اجتماعية مشتركة من القضايا والتحديات التي تواجه منت سبيها وتمكنهم من التحرك الفعال جماعيا لحل المشاكل التي قد تعترض سبيل عملهم من ضمان مصالحهم وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية والغرف المهنية ورجال الأعمال وجماعات الضغط.

فمؤسسات المجتمع المدني كما يرى ساندال Sandal كالمدارس وأماكن العمل والعبادة والتنظيمات النقابية والحركات الاجتماعية، وقد عادت المواقع الجديدة للفعل الديمقراطي في عالم ما بغد الحدثة.

ومنه يعتبر سلطة ثالثة لها القدرة على تغيير وجه العولمة فيعد هيمنة الدولة ثم السوق ويأتي دور المجتمع المدني لما له من إمكانيات مع الثورة التكنولوجية كما أصبح يستهوي الشباب وبالتالي استطاع أن يمتلك قوة من التأثير على المجتمع وقيادته.[23]

وإذ لم يسعى إلى تحقيق الاستقرار فإنه سيقضي على العنف السياسي، ويقل في الدول الديمقراطية ذات التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لوجود مؤسسات وسيطة تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتضبط الصراع الاجتماعي.

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية والاستقرار السياسي:

الأحزاب السياسية تعمل وسيطا بين المواطن والحكومة وتعتبر من أهم عناصر الحياة السياسية في الدولة المعاصرة، كما أن نشوءها يرتبط ارتباطا مباشرا بعمليات التنمية والتحديث فمن المستحيل أن نجد البلدان خالية من الأحزاب كما أن وجودها ضروري في العملية السياسية.

أصبح الإقرار بحق التنظيم السياسي والاعتراف بالقوى السياسية والاجتماعية اليوم في شكل أحزاب وجمعيات مبدأً أساسيا بالإضافة إلى إتاحة الفرص المتكافئة لجميع الأحزاب في الاتصال بالقاعدة الجماهيرية ثم الحماية لمختلف القوى النشيطة على الساحة السياسية، كل ذلك يسمح بتحقيق الشعور بالمشاركة [24]

كما أن وجود برامج حزبية متعددة يؤدي إلى اختلاف وتنوع في الرؤى السياسية و تنوعها دون اللجوء فيتم إلى العنف فيتم والحفاظ على استقرار المجتمع، لها دورا في معالجة القضايا كما أن والمشكلات بطريقتها سواء عند الوصول إلى السلطة أو خارجها في المعارضة بقيادة الإدارة العامة من خلال التأثير على الرأي العام وتوجيهه.

وتُشَكل الأحزاب اللبنة الاولى للمجتمع الديمقراطي وتؤدي وظيفة أي مؤسسة أخرى في النظام الديمقراطي، ففي مقال صادر عام 1998 على صفحات مجلة الديمقراطية بعنوان : "ضرورة الأحزاب السياسية" كتب "سايمور مارتن لبيست "أنه "يمكن تعريف الديمقراطية في أي مجتمع مركب على أنها نظام سياسي يوفر الفرص الدستورية المنتظمة لتغيير المسؤولين الحكوميين، آلية اجتماعية تسمح للقسم الأكبر من الشعب بالتأثير على القرارات المهمة عبر اختيار أحد المنافسين على المنصب السياسي، وهذا يتم من خلال الأحزاب السياسية".

ينص دور الحزب السياسي على توحيد المصالح الاجتماعية وتمثيلها مع توفير بنية للمشاركة السياسية، وهو أشبه بميدان تدريب للقادة السياسيين الذين سيؤدون دورا في المجتمع الحكومي في نهاية المطاف.

وفي حالة اضطرابات في البلاد جراء قيام ثورة أو حرب أهلية أو انقلاب عسكري وتوقف مؤسسات الدولة عن العمل، تقوم الأحزاب السياسية "قد يكون حزب سياسي واحد أو حزبين أو

مجموعة أحزاب سياسية منضوية ضمن الإتلاف بدور السلطة الفعلية "سلطة أمر الواقع" وتملأ الفراغ الحاصل في السلطة ريثما تنتهي الأزمة لتعود الشرعية إلى الشعب مصدر السلطات.[25]

وبالتالي فإن للحزب القدرة على إدارة الصراع السياسي في المجتمع وذلك بتنظيم التنافس بين القوى بشكل سلمي يبعده عن دائرة العنف، وتوسيع قاعدة المشاركة حيث يشكل الحزب إحدى قنوات الاتصال بين المحكومين والحاكم ويفتح المجال للأفراد للاتصال والمساهمة في الحياة العامة.[26]

ولا تتمكن الأحزاب من تعزيز الاستقرار داخل الدولة إلا إذا جسدت أدوارها المنوطة بها ويمكن إجمالها في التعبئة الاجتماعية والثقافة السياسية حيث يعمل على بناء الوعي السياسي للأفراد، وكحلبات للجدل إذ تتميز بقدرتها على إثارة الجدل والتأثير على الرأي العام وتوجيهه بالإضافة إلى وظيفة الاتصال السياسي حيث يعد الحزب ميكانيزما أساسيا للاتصال السياسي من خلال قيامه بدور المرسل وبالتالي تعمل أدوات للتكيف الاجتماعي فهي ميكانيزمات التعبئة الاجتماعية...إلخ.

وبهذا تعتبر الأحزاب السياسية من أفضل الوسائل والآليات المتاحة في المجتمع لتحقيق الاستقرار السياسي لما لها من ميكانيزمات لقيادة الساحة السياسية فهي شريك النظام السياسي في اللعبة السياسية، كما انها أشبه بميدان تدريب للقادة السياسيين الذين سيؤدون دورا في المجتمع الحكومي في نهاية المطاف، فضلا عن ذلك ، تتنافس الأحزاب في ما بينها وتسعى للفوز بهدف الوصول إلى السلطة وإدارة المؤسسات الحكومية وتنظيم المنافسات السياسية وتوحيد أجزاء من جمهور الناخبين فتحيل أي تفضيلات سياسية إلى سياسات عامة، وحين تفقد السلطة فهي تشكل معَارضة بناءة ونافذة من خلال تقديم نفسها كالحكومة البديلة التي قد يرغب الناخبون في اختيارها وهكذا تضغط على المسؤولين كي يستجيبوا للمصالح العامة بشكل أفضل.[27]

الخاتمة:

وعموما يبقى النقاش واسعا وطويلا حول الدور الحقيقي للوسائط السياسية داخل الدولة لما لها من أدوار كثيرة في التنافس من أجل حل القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية...إلخ. وبالتالي يمكن القول: أن من أبرز وظائف الوسائط السياسية الرقابة والمعارضة مما يؤهلها لإحداث حالة استقرار أو عدم استقرار غير أن هذه الأدوار تُلْعَب حسب

المناخ السياسي العام لأن هذه الوسائط قد تصطدم بالقمع والتهميش في بلد معين، بينما نجدها قوية ومستقلة فعالة في بلد آخر.

إن الاستقرار السياسي ليس وليد قوة عسكرية وصراع مؤسسات وإنما هو وليد استراتيجيات سياسية تعطي لكل لاعب واجبه وحقه في العمل والنشاط في ملعب سياسي تتمخض عنها سلطة شرعية ومعارضة حقيقية وفق قواعد ديمقراطية، وعلى العموم ، البلد التي يوجد فيه استقرار وسلام هو البلد الذي تعمل فيه المؤسسات بكل شفافية ومسؤولية ونزاهة لخدمة الشعب ، وحتى تصل الشعوب لهذا، يجب أن تتضافر جهود جميع الوسائط لبناء نظام سياسي ديمقراطي مستقر، وعليه عندما تنجح الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في أن تكون هي الوسيط الأساسي بين الناخبين والحكومة فإنها تساهم بشكل واضح في عملية الاستقرار السياسي من خلال الدور الذي تؤديه في تحقيق الإدماج الاجتماعي وذلك بدفع المواطنين للمشاركة السياسية الفاعلة في إطار النظام السياسي القائم.[28]

ونتيجة لذلك وجود الوسائط السياسية مع مستوى عالٍ من العمل المؤسسي هو الأساس لعملية صنع واتخاذ القرارات السياسية بكل شفافية وسلاسة ومرونة مما يوفر حالة استقرار السياسي في ظل دولة قوية ديمقراطياً تسمح بدعم الوسائط السياسية ولا تعيق وظائفها، وغير ذلك فإن الدولة ضعيفة بضعف الوسائط السياسية فيها وما هو ملاحظ من استقرار مجرد استحواذ وسيطرة لعدم ترك المجال للمعارضة مما يؤدي العنف السياسي.

وخلصت الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي هو محصلة لنشاط أجهزة النظام السياسي ونشاط الوسائط السياسية ومحصلة نشاط تفاعلي تشاركي أي هو انعكاس لكل البنى السياسية في المجتمع.

ومما لا شك فيه أن للاستقرار السياسي دورا أساسيا في التنمية واستتباب الأمن والهدوء في الدولة، والتي لم تعد وحدها في العملية السياسية بل أصبحت لها علاقة مع الفواعل السياسية فالعلاقة بينهما تنافسية وتكاملية في آن واحد.

و من خلال العلاقة السابقة للدولة والفواعل الجديدة في الساحة السياسية فإن الاستقرار أو عدمه مرتبط بنوع العلاقة بين هذه الأطراف أي كلما كانت علاقة تشاركية وتنافسية وتفاعلية كلما زاد الاستقرار السياسي وكلما أقصيت الوسائط من المسرح السياسي تراجع الاستقرار السياسي .

الهوامش :

1- وسام حسين علي العيثاوي ،التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي في عام 2003، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، 20

2- Seymour Martin Lipset, " Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy, " The American Political Science Review, Vol. 53، No. 1. (March, 1959) , p.75

3- سعد الدين العثماني، دور الوسطية في تحقيق الاستقرار السياسي، د.د.ب.د.س، ص: 06 .

4- الآية 143 سورة البقرة

5- الطاهر بلعور، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد العاشر ،ص 122 .

6- متروك فالح ، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء نزيف المدن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، .7

7- زيدون الزعبي، منظمات المجتمع المدني السورية الواقع والتحديات، دار مواطنونا من اجل سوريا ، 2017 ، ص 06.

8- المرجع نفسه.

9- المرجع نفسه.

10- سعاد شرقاوي، الأحزاب السياسية وأهميتها نشأتها نشاطها، مجلس الشعب كمركز البحوث البرلمانية القاهرة، 2005 ، ص 12 .

11- هشام زغاشو، الأحزاب السياسية ودورها في العملية السياسية الديمقراطية، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، جامعة باجي مختار، عنابة الجزائر، ص 12 .

12- تورم كيلي وسيفا كور اشياغبور، الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعلمية، المعهد الديمقراطي الوطني، ص 10.

13- ماجدة شاكر مهدي، الدولة والمجتمع المدني، مجلة كلية الأداب، العدد 95، ص 49 .

14- Raymon Polin la République entre démocratie sociale et démocratie Aristocratique, France: PUF, 1997,p23

15- سامح فوزي، الدولة والمجتمع اتجاهات جديدة في التنمية ، السبت، 3 مايو 2014 ، ص 10.

16- أماني قبيل، أي دور يلعبه المجتمع المدني، قراءة نقدية في الواقع والأدبيات ، دد دب، 2011، ص 143 – 157.

17- سعاد بن الشيخ، التحولات الديمقراطية في دول اتحاد المغرب العربي منذ 1990 دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد الأول كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، 2007 - 2008 ، ص 287.

18- المرجع نفسه ، ص285 .

19- برنامج إدارة الحكم في الدولة العربية، علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على موقع الانترنت . www . pogar sset

20- المرجع نفسه .

21- مركز دراسات العولمة والأقاليمية، اقتصاد عالمي جامعة واربك، ط 1، 2003، ص 20.

22- مركز دراسات العولمة والأقاليمية، اقتاد عالمي، جامعة واربك، ط1، 2003، ص20.

23- عباس فاضل محمود، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي، الوحدة التربوية للدراسات السلام وحقوق الإنسان، العدد 2012، 203، ص 20 .

24- سعاد بن الشيخ، المرجع السابق، ص 201 .

25- سالار صالح ، كآلية العلاقة بين المجتمع المدني والأحزاب السياسية، دب دس، ص ص1– 2.

26- محمد المقداد، أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته، الأردن: مجلة المنارة، العدد 07، 2007، ص 11.

27- المرجع نفسه، ص 2 .

28- هشام زغاشو، المرجع السابق، ص 12 .